منطق الانسحاب الأمريكي من العراق

بقلم: باري روبين

فصلية واشنطن الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

عدد ربيع عام ٢٠٠٥، ص٦٧-٨٠

ترجمة: علي حسين باكير

موقع العصر الألكتروني

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة لدراسة منشورة في **فصلية واشنطن الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية** وهي تعبر عن وجهة نظر ومصالح الشركات النفطية ، وقد تم التعريف بهذه الفصلية وبهذا المركز في أعداد سابقة من هذه السلسلة.

ومن الملاحظ إن كاتب الدراسة **باري روبين** هو مدير مركز الأبحاث العالمي للشؤون الدولية "غلوريا"، في "هرتزليا– في إسرائيل" ورئيس تحرير مجلة مراجعة الشرق الأوسط للشؤون الدولية "ميريا"، ومن الطبيعي أن تعبر هذه المجلة والمركز عن المصالح الإسرائيلية.

هذه الدراسة جديرة بالمطالعة المركزة، وهي تؤكد على خروج القوات الأمريكية التدريجي من العراق لأنها لاتستطيع إنهاء التمرد،وتدعو الى إعطاء هذه المهمة الى القوات العراقية الجديدة التي سيسيطر عليها الشيعة.

ومن جانب آخر تؤكد هذه الدراسة بأن أحد أسباب إستمرار التمرد هو إستمرار الوجود الأمريكي في العراق.

ومن سلبيات إستمرار الوجود الأمريكي الطويل هو إحتمال وقوع الشيعة تحت تأثير ايران المتزايد لطرد الأمريكان من العراق.

وتدعو الدراسة الى دعم أمريكا للحكومة الشيعية الجديدة بشكل غير مباشر، وهو ما سيؤدي الى القضاء على التمرد والى منع إحتمال التدخل الإيراني المتزايد في شؤون العراق.

وكذلك سيدفع الإنسحاب من العراق الحرج أمام الحكومات العربية السنية، التي تتهم الأمريكان في الوقوف الى جانب الشيعة.

فيما يلي بعض الأفكار الواردة في هذه الدراسة:

فإنه من الحكمة أن تنسحب خلال الأشهر الاثني عشر أو الثمانية عشر التي تلي صياغة دستور عراقي جديد وإجراء انتخابات جديدة في كانون أول ديسمبر من العام الحالي

على الولايات المتحدة أن تغير الاتجاه وأن تستعد للانسحاب بعد إقامة الحكومة العراقية بحلول انتخابات كانون أول عام ٢٠٠٥

القوة السياسية الأكثر حضورا في العراق الممثّلة بالائتلاف العراقي الموحد، المدعوم من قبل آية الله علي السيستاني، ملتزمة بالوصول إلى سيطرة الغالبية الشيعية لتكوين نظام إسلامي، مع العلم أنه غير راديكالي

فإنه من الممكن للائتلاف العراقي أن يتمكن من تأسيس دولة مستقرة وغير راديكالية وهي محبّذة جدا من أجل تحقيق المصالح الأمريكية، ولكنها لن تكون ديمقراطية بالكامل

وبالفشل في اختيار زعيم علماني مثل شلبي، بصرف النظر عن أهليته، فقد تُرك الباب مشرعا أمام صعود الطبقة الدينية الشيعية، وهي القوة الوحيدة المنظّمة في العراق إضافة إلى نظام صدام حسين القديم

منطق الانسحاب الأمريكي من العراق

دراسة لـــ: باري روبين*

المصدر: فصلية واشنطن الصادرة عـن مركـز الدراسات الإستراتيجية والدولية، عدد ربيع عام ٢٠٠٥، ص٦٧-٨٠.

ترجمة: علي حسين باكير

موقع العصر الألكتروني

رغم تعقيدات حرب العراق، فإن الجدل القائم والخيارات السياسية المقترحة في نقاش هـذا الموضوع تمّ ربطها وتحديدها بشكل كبير بما يلائم جدول أعمال الولايات المتحدة. فحقـائق العراق، غالبا ما يتم إهمالها أو إساءة فهمها أو تجاهلها. والواقع هو أن المفهوم الأساسي لدى إدارة بوش وأكثـر معارضـيه،فيما يخـص الوضع في العراق، هو مفهوم خاطئ وكارثي جداً. فالمقولة السائدة في واشنطن هي أنه عبر الحضور والبقاء الأميركي الواسع النطاق في هذا البلد، هزيمة المتمردين، وتعزيز مكانـة حكومة منتخبة، من الممكن أن يتم تحقيق كل من الاستقرار والديمقراطيـة فـي العـراق. فالانتقادات لهذه السياسات المتبعة تؤكد علـى التعامل الخاطئ للحكومة الأمريكية مع مشاكل العراق، أو ربما عدم التعامل معهـا نهائيـا. ورغم كل ذلك، وسواء نجحت هذه السياسيات أم فشلت، فإن الوضع الراهن فـي العـراق، يتطلب نظرة أمريكية جديدة للمستقبل.

إذا فشلت الإسـتراتيجية الأمريكيـة الحاليـة وتعمقت الفوضى الجاريـة، فـإن كـل مـن الزعماء العراقيين الجدد وواشنطن سـيدعون إلى تقليص الدور الأميركي. وإذا ما نجحـت (الإستراتيجية) بإقامة حكومة قويـة منتخبـة، فمن المرجح أن يصر هذا النظام الجديد على الانسحاب الأميركي الكامل أو الجزئي ضمن فترة زمنية معقولة. وفي كلتا الحالتين، فـإن توقع احتمال أن تستطيع السلطة في العـراق إنهاء العنف الجاري من خـلال المفاوضـات السلمية والدبلوماسية أو أن تنجح فـي جعـل القوات الأميركية مرحب بها، يعـد ضـئيلا. فالمتمردون لن يستسلموا، وربما سيـصعدون معركتهم في ظل توجه العـراق نحـو حكـم شيعي محتم. والحكومة ستؤكد على سـيادتها وشرعيتها وتضع إستراتيجيتها الخاصة بهـا لمحاربة الحرب الأهليـة. ووحـده اختبـار الأسلحة سيحدّد مسار البلاد المستقبلي.

مثل هذه المحصلة الحتمية والعنيفة يمكـن أن تؤدي إلى نتيجتين بالنسبة لواشنطن. فإذا مـا استمرت الحـرب بـشكل لا نهـائي، أو إذا انتصرت الحكومة العراقية من خلال القمـع الوحشي وقتل آلاف الأشخاص، فـإن العـالم سيحمّل الولايات المتحدة الأميركية المسؤولية. أمّا إذا ما ظهر نظام منبثق عن التمرد الـذي تحاول الولايات المتحدة هزيمته، فسيكون ذلك خسارة هائلة للمصداقية الأميركية، وتأسيـسا لعدو جديد في العراق سـيبقى قائمـا لعقـود قادمة. وعليه، فإن على الولايات المتحـدة أن تقرر أي من القوى السياسية تريد أن تدعم في العراق، وان تبدأ بوضع إستراتيجية خروجها منه. ورغم أن على الولايات المتحـدة أن لا تسحب قواتها بسرعة أو تـسرع، فإنـه مـن الحكمة أن تنسحب خلال الأشهر الاثنى عشر

أو الثمانية عشر التي تلي صياغة دستور عراقي جديد وإجراء انتخابات جديدة في كانون أول ديسمبر من العام الحالي.

*** الفرضيات الخاطئة :**

خلال الحملة الرئاسية في الولايات المتحدة العام ٢٠٠٤، اتفق كل من الرئيس جورج بوش ومنافسه السيناتور جون كيري على أرضية مشتركة فيما يخص السياسة الأمريكية تجاه العراق، وتتمثل في أن تبقى القوات الأمريكية إلى حين يؤسس العراقيون حكومة مستقرة، تحقيق هزيمة المتطرفين العنيفين، واثبات مصداقية الولايات المتحدة. ورغم أن ذلك يبدو موقفا مسئولا، لكن هل هو كذلك في الحقيقة؟!

وفي الواقع، هذه الإستراتيجية تستند إلى خمسة فرضيات تبدو منطقية من حيث المبدأ، لكنها غير عملية في العراق. وهذه الفرضيات هي:

أولا: إن هذه الإستراتيجية تفترض أن بقاء الولايات المتحدة والتحالف سيساعدان على دعم حكومة العراق من أجل ضمان الاستقرار وإعادة البناء وتحقيق الهزيمة الحاسمة للقوات الراديكالية.

ثانيا: أنّ الثبات الأميركي سيحقق تعاطف الشعب العراقي الذي سيلمس تقدم الديمقراطية في العراق وتحسن مستوى المعيشة، وحينها سيدعم الشعب العراقي حكومته ويعبر عن امتنانه للولايات المتحدة و يقر بفضلها وسينقلب على المتمردين.

ثالثا: إن العمليات العسكرية الأميركية ستوفر الوقت المطلوب لتعزيز القوات المسلحة العراقية القادرة على إدارة القتال في العراق، وهو ما سيؤدي الى تخفيض عدد المقاتلين الأجانب، وبالتالي عدد الضحايا الذين من الممكن أن يسقطوا، الأمر الذي سيسمح للتحالف بتقليص عتاده ونشاطاته وتحقيق قبول واسع له من قبل معظم العراقيين والعالم العربي وأوروبا، وحتى في داخل الولايات المتحدة.

رابعا: إنه يمكن للقوات المسلحة الأميركية أن تحتوي وتهزم المتمردين، وتحول دون قدرتهم على زعزعة أمن العراق وإبطاء إعادة بنائه.

خامسا وأخيرا: إنه يمكن للولايات المتحدة تشجيع الديمقراطية والاستقرار في العراق مع البقاء على الحياد فيما يخص السياسات العراقية الداخلية.

ولسوء الحظ، فإن أيا من هذه المقترحات لا يبدو أنه فعال في العراق، على الأقل في المدى المنظور.

في الحقيقة، فإن حكومة عراقية منتخبة ستطالب بإخراج قوات الائتلاف وتقليص قوة الدعم السياسية الأميركية لعدة أسباب. وبدلا من أن يبدو الحضور الأميركي على أنه عامل استقرار وتوحيد للبلاد، فإن الحكومة الجديدة ستعمل على إثبات استقلاليتها ووطنيتها

بالمطالبة بمغادرة قوات الائتلاف للعراق. وبدلا من الترحيب بتأثير الولايات المتحدة على اعتبار أنه وسيلة لإنجاز الديمقراطية، فإن الزعماء العراقيين الجدد سيعملون على منع التدخل الأميركي في حالات يقومون فيها بانتهاك حقوق الإنسان، الديمقراطية، والنزاهة في ممارسة في الحكم. فهم سيرغبون بالاستمرار في الحكم والسلطة، والتمتع بالمنافع والمكاسب المادية، ويرون أن هذه هي الطريقة الوحيدة لتأكيد ذلك. وأخيراً، بدلاً من أن يتم النظر إلى القوات الأميركية كحامية لهم، فإن الزعماء العراقيين الجدد سيعملون على تأكيد أن لا تحد السياسة الأميركية من استخدام الطرق الوحشية التي يعتبرونها و يرونها ضرورية للقضاء على التمرد.

إن زعماء أقوى الأحزاب السياسية العراقية قد أوضحوا نواياهم. فأحمد جلبي، السياسي العراقي الذي انتدبته الولايات المتحدة في مرحلة من المراحل كزعيم للعراق الجديد، كتب في صحيفة وول ستريت جورنال (٢٢ كانون أول ٢٠٠٤) أن "المهمة الأولى للبرلمان المؤقت المنتخب حديثا هي التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة لتحديد وضع قواتها في العراق والتوافق على جدول زمني للانسحاب". وجلبي هنا لم يتحدث عن انسحاب مفاجئ وغير مسئول، بل عن انسحاب مخطط له بدقة وتدريجي.

إن الحقيقة هي أن الإبقاء على وجود أميركي واسع النطاق لتشكيل حكومة ما بعد صدام، هو أمر غير مرغوب ولن يستمر. ورغم الفرضيات الأميركية، فإن إطالة الحرب بقيادة الولايات المتحدة لن تكون لصالح للشعب العراقي، ولن تؤمن الاستقرار أو تهزم المتمردين.

بل على العكس من ذلك، سيكون لها تأثيرات عكسية. على الولايات المتحدة أن تغير الاتجاه وأن تستعد للانسحاب بعد إقامة الحكومة العراقية بحلول انتخابات كانون أول عام ٢٠٠٥. وهذا الموقف يعارض الخطط السابقة التي تقول بضرورة بقاء القوات مهما كانت الفترة حتى يتم تحويل العراق إلى ديمقراطية مثالية، و بناء قواعد كبيرة للجيش الأميركي لتخدمه على المدى البعيد. ورغم أن هذا الانسحاب لن يرضي كثيرا من القادة الأميركيين وبعض العامة، إلا أنه سيوفر فرصة من أجل إعلان الانتصار بمفردات معقولة، وإعادة الجنود إلى منازلهم. البديل هو احتجاز مهمة القوات الأميركية كرهينة لعدم استقرار الحكومة العراقية أو لتعليق حضور البرلمان ودوره ، وهو سيناريو ستكون نتائجه كارثية وأكبر بكثير من المشاكل الحالية.

*** تجاهل الحقائق السياسية العراقية:**

على الرغم من أن الديمقراطية في الشرق الأوسط قد جرى الإعلان عنها من قبل الأمريكيين كهدف أساسي، إلا أنّ الفاعلين السياسيين في العراق ركزوا على مسائل البقاء وكسب السلطة، والتأكيد على هيمنة أتباعهم، وهزيمة أعدائهم بكل الوسائل، إضافة إلى تحصيل المنافع و المكاسب المادية. وفي

غياب الاعتدال، ومجموعات المصالح الديمقراطية، تم سد الفجوة السياسية من قبل المنظمات الدينية والطائفية التى لها أهدافها الخاصة غير المرتبطة بالديمقراطية.

القوة السياسية الأكثر حضورا في العراق الممثّلة بالائتلاف العراقى الموحد، المدعوم من قبل آية الله على السيستانى، ملتزم بالوصول إلى سيطرة الغالبية الشيعية لتكوين نظام إسلامى، مع العلم أنه غير راديكالى. وفي مقابل الحفاظ على تعاونهم المستقبلي، عرض الائتلاف (الذي يمثل الشيعة وهم حوالي ٥٥% من السكان) على الأكراد (٢٠ %) حكما ذاتيا محليا بإدارة محلية. واعتمادا على هكذا سياسة، فإنه من الممكن للائتلاف العراقى أن يتمكن من تأسيس دولة مستقرة وغير راديكالية وهى محبّذة جدا من أجل تحقيق المصالح الأمريكية، ولكنها لن تكون ديمقراطية بالكامل، على سبيل المثال، فإن حقوق النساء ستعاني من نظام موجه إسلاميا، كما أنه لن يشكل صيغة للسلام الداخلي باعتبار أن المسلمين السنة (٢٠ — ٢٥% من السكان) والمصدر الرئيسي للعنف الحالي، سيكونون مستائين وغير راضين عن هكذا نتيجة.

إلى الآن، فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية محايدة إلى حد كبير فيما يتعلق بالسياسات الداخلية العراقية لكي تثبت بأنها تعطي للديمقراطية فرصة جيدة، وأنه ليس لديها أطماع أو طموح امبريالية أو استعمارية في العراق. لكنّ هذا الحياد كان له سلبيات. فبدلا من تأسيس نظام عراقي جديد بسرعة، كان على سلطة الاحتلال التى تمتلك قليلا من المعرفة والخبرة عن البلاد أن تتعامل مع العراقيين بشكل مباشر. وهذا التصرّف فشل في إعادة النظام ولم يسكّن من شكوك العراقيين، ولم يؤسس لائتلاف داخلي قائم على الوطنية بدلا من الطائفية. وبالفشل في اختيار زعيم علماني مثل شلبي، بصرف النظر عن أهليته، فقد تُرك الباب مشرعا أمام صعود الطبقة الدينية الشيعية، وهي القوة الوحيدة المنظّمة فى العراق إضافة إلى نظام صدام حسين القديم.

*** إهمال الحرب الأهلية الوشيكة:**

لقد قبل الشيعة بشكل أساسي الاحتلال مع الصبر على وجود القوات الأمريكية، آملين بأنه إذا تجنّبوا قتال الولايات المتحدة، فإنهم سيسيطرون من خلال الانتخابات، وهو ما سيساعدهم على كسب الاستقرار والشرعية لسلطتهم. ومناقشة لهذا الموضوع، يرى وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر، وهو مؤيد لفكرة الالتزام الأميركي ببقاء طويل المدى في العراق، عكس ما تمّ شرحه. فهو يعتقد أن حكومة عراقية منتخبة ستجلب مزيدا من المشاكل، وكما يقول: "إن التمرد في المنطقة السنية ليس فقط كفاحا وطنيا ضد أميركا، بل هو وسيلة أيضا لاستعادة الهيمنة السياسية...، وعليه، فإن الانتخابات في العراق يجب أن تُعتبر البداية لسباق بين المجموعات المختلفة، مع ما يتضمّنه ذلك من مخاطر نشوب حرب أهلية، أو من اشتعال

كفاح وطني ضدّ الولايات المتحدة، أو كلا الخيارين معا".

وجهة نظر كيسنجر صحيحة. فإما أن الولايات المتحدة ستبقى عامل الوجود العسكري الرئيسي في العراق وتصبح جزءا من الحرب الأهلية، أو أنها ستتنحى جانبا وتدع الحرب الأهلية تندلع. فإذا وجدت أعداد كبيرة من القوات الأمريكية، فإنه وبالتأكيد سيتم جر الولايات المتحدة في القتال، فإذا ما حمت السُّنة، فهي بذلك ستضع نفسها في مواجهة الحكومة وستجلب لنفسها عداوة الأغلبية العراقية. وإذا ما وقفت إلى جانب الحكومة، فإن السنّة في العالم العربي أجمع سينظرون بعدائية إلى الولايات المتحدة أكثر ممّا ينظرون إليها بنفس الطريقة الآن. وستظهر الولايات المتحدة كراعي لنظام إسلامي شيعي قاصر عن الوصول إلى المعايير الديمقراطية. وبالتالي فان أفضل حل للولايات المتحدة هو في الشروع بإخلاء قواتها قبل بدء تلك المعارك.

*** البحث عن كبش الفداء**

علاوة على ذلك، فإذا ما أبقت الولايات المتحدة في العراق وكراعي رسمي للنظام الجديد، فإنها سوف يلقى عليها باللائمة جراء كل عيوب هذا النظام والحكومات المتعاقبة. فإذا ما كان النظام قمعيا، فإن العراقيين سينسبونه إلى سوء الأمريكيين تجاه العراق، وسيعتبرونه دليلا على نفاق الولايات المتحدة فيما يخص الديمقراطية. من ناحية أخرى، فإنه إذا لم يكن النظام حازما بما فيه الكفاية، واستمرت الفوضى، فسيلوم العراقيون أمريكا على عدم الاستقرار والفشل المستمر في إنهاء التمرد. بل إن البعض سيدعون ويعتقدون بالفعل بأن الولايات المتحدة تروج للتمرد كمسوغ لتبرير بقائها في العراق.

وكذلك فسيتم لوم أمريكا على الفساد الحكومي الحاصل في العراق، وبينما تكشف الحكومة عن سياساتها التي ستنحاز إلى طرف، سيعتبر الآخرون أن الولايات المتحدة هي السبب في ذلك وسيلومونها عليه.

ولكسب رضا الناس، سيلعب الحكام الجدد على ورقة معاداة أمريكا، وذلك تماشيا مع المزاج الشعبي العام. وعمليا، فإن الطريق الوحيد للنظام الجديد لإثبات وطنيته أو أوراق اعتماده الإسلامية، هو في عرض استقلاله عن الولايات المتحدة ورفض احترام النصائح والطلبات الأميركية. والدعاية التي سيثيرها العديد من القوميين العرب والإسلاميين داخل وخارج العراق، ستشجع هؤلاء الحكام الجدد على التحرك بهذا الشكل. فالشعور المعادي لأمريكا سيكون سلاحا قويا لقطاعات ساخطة و كبيرة من الشعب العراقي. وستستغل هذه المجموعات (إذا واصلت أميركا وجودها في هذا البلد) خطابها الذي سيثير الحس القومي والإسلامي ضد المحتلين الأميركيين على اعتبار أنهم السادة الحقيقيون للعراق.

*** مساعدة التمرّد:**

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الانتصارات المؤقتة على الأرض، فإن قوات التحالف تساعد التمرّد أكثر مما تؤذيه، فحتى أربعة سنوات أخرى لن تستطيع القوات الأمريكية إيقاف الحرب، فالوجود الأميركي المتواصل في العراق سيعطي المتمردين الفرصة لحشد الإسلاميين، القوميين، وحتى العلمانيين السنة ضد "الاحتلال".

إن السبب الحقيقي في عدم قدرة القوات الأمريكية على الانتصار ضد المتمردين، ليس الانتقادات التي يوجها النقاد الغربيين للقوات الأميركية، بقدر ما هو في حقيقة الأمر الفشل في كسب المعركة ضد التمرد في العراق، لأنّ هزيمة التمرد تتطلب هزيمة موالي صدام، إرهابيي القاعدة، إضافة إلى المتطرفين الشيعة الإسلاميين. ورغم أن المتمردين يتلقون الدعم من الأقلية في وسط العراق من المسلمين السنة، وغير قادرين على السيطرة على البلاد، إلا أنهم فعالون جدا في ترويع الناس، وفعالون أيضا في الترويج لأنفسهم ضدّ الأمريكيين في الدعاية التي يستخدمونها. ويغتبطون لنتائج الأعمال الإرهابية التي تقتل عددا كبيرا من المدنيين –من الشيعة ومن المدنيين الأجانب وعمال الإغاثة–، وبسبب رغبة هؤلاء الإرهابيين بالقتل وتدمير الاقتصاد والمجتمع العراقي، فإن الهزيمة لن تلحق بهم إلا إذا تمّ إبادتهم بالكامل.

ورغم الفضائح الاستثنائية النادرة مثل فضائح أبو غريب، إلا أننا نستطيع أن نقول إن القوات الأمريكية التزمت بضبط النفس. وكانت مصمّمة على تفادي أنواع الانتهاكات التي حدثت في فيتنام، بحيث سمحت للمراسلين بتغطية الأحداث والتأكد من أن هذه القوات تتصرف بشكل ملائم تجاه المدنيين العراقيين. فقد أدرك الجيش الأميركي بأنه لن ينتصر في المعركة أو يخسر بها إلا نتيجة لكسب ثقة الشعب العراقي أو لفقدانها. ولسوء الحظ، ورغم أنّ هذا التصميم جدير بالاحترام، إلا أنه فشل. إذ يتطلب كسب ثقة الشعب تفادي الإصابات بين المدنيين، إلا أن الأمر يتطلب أيضا إبادة المتمردين. ويبدو أن الشيعة مستعدّون لقبول سقوط أعداد كبيرة من المدنيين السنّة في سبيل منع الإرهابيين السنّة من قتل المدنيين الشيعة. ومحاولة إقناع هؤلاء المتمردين لن يدفعهم لإلقاء سلاحهم، ولا يمكن لأي جهد أميركي أن يطمئنهم إلى النوايا الأميركية وإلى إجراء انتخابات سيكونون الخاسرين فيها. فالقوّة هي طريقهم الوحيد للسلطة، ومعاداة أمريكا هي طريقهم الوحيد لحشد الجماهير وراءهم.

إنه من المستحيل على القوات الأميركية وعلى القوات الحليفة لها، عمليا، استخدام الأساليب الضرورية اللازمة لهزيمة التمرد العراقي. ففي كل مرة يَقتل جندي أميركي مدنيا عراقيا أو يطلق النار على مسجد، فإن عشرات الملايين من العرب (والكثير من العراقيين) سيعتبرون ذلك دليلا على أنّ الولايات المتّحدة معادية للعرب وللإسلام.

ولكي أكون واضحا، فإن وجود القوات الأمريكية قد يمنع أو يحد من مناطق انتشار التمرد، لكنّ المناطق السنيّة على الأقل ستكون عرضة وبشكل دائم لعدم الاستقرار، كما أن قدرة المتمرّدين على تخريب جهود بناء إعادة الإعمار ستتواصل. لذلك ليس هناك من شيء أفضل من قوات عراقية راغبة في استعمال الطرق الضرورية لإنهاء التمرد، خاصّة أنها "مسلمة" و"وطنيّة الولاء"، ومن الضروري أن يتم قيادة القوات العراقية بحكمة عالية بما يعزّز مكانتها الخاصة تجاه السلطة وتجاه مصالحها. إلا أن قوات عراقية ناشئة، غير مدربة بشكل جيد، وتنتظر من الولايات المتّحدة التعليمات الحرفية (كمن يلقّن الإملاء) للتحرك في فرض قواعد المعركة، لن تنجح أو تنتصر أبدا. علاوة على ذلك، فإن هذه القوّات تواجه دعاية ثابتة حاليا يتم الترويج لها وتقول إنهم مجرّد أدوات في يد الولايات المتّحدة الأمريكية. وبالتالي فإن هؤلاء الجنود، وخاصة مع إدراك الجمهور وأجهزة الإعلام بأنهم تابعون للأجنبي، غير المسلم وغير العربي، سيرفضون القتال إلى جانب الأمريكيين وسيكونون كوكلاء للمتمردين.

وبالمحصلة، فإن إستراتيجية تعتمد على قوات الائتلاف كقوة قتال رئيسية وأساسية لن تنجح في هزيمة التمرد. واستمرار الحضور الأميركي، سواء أكان ذلك حتميا أم للتلاعب الإعلامي العدائي، سيعتبر إهانة مؤكدة للوطنيين العراقيين وللحس الإسلامي الموجود، وبالتالي يسمح للتمرد بحشد مزيد من المؤيدين والمناصرين الذين ما كان باستطاعته أن يحشدهم لولا ذلك. في نفس الوقت، وطالما أن بقيت القوات العراقية خاضعة للقادة الأجانب، فإن الذين يقومون بالعنف سيكذّبون الحكومة العراقية والقوات العراقية نفسها أيضا.

إضافة إلى ذلك، فإن استمرار القتال سيعرقل تحسين الأوضاع المعيشية للشعب العراقي والخدمات الاجتماعية الضرورية لكسب تأييد الشعب للحكومة. فالبقاء الأمريكي في العراق لا يساعد الحكومة على هزيمة التمرد، بل يساعد التمرد على بقائه ويقنع العراقيين بدعمه.

*** الرد على منتقدي الانسحاب:**

إحدى أكثر الحجج القويّة ضد الانسحاب الأميركي المبرمج والمنظم، المخطط له والمرحلي من العراق، تتعلق برغبة الإدارة الأميركية بالبقاء في العراق من أجل الحفاظ على سمعتها الخاصة وعلى المصداقية الأمريكية. ويعتبر صناع السياسة الأمريكيون، أن الإصرار على عدم الانسحاب من العراق هو الطريق الوحيد لضمان مستوى عال من المصداقية للولايات المتحدة تجاه خصومها في المنطقة. ويجادلون بأن الانسحاب الأمريكي من العراق كما فعلت في فيتنام، أو السماح بهزيمة حلفائها كما حصل مع الشاه في إيران، سيرسل إشارات خاطئة إلى المتمردين وستعتقد القوى الراديكالية أنها قادرة على مهاجمة المصالح الأميركية وتجاهل تهديداتها.

ورغم أن هذه الحجة تبدو مقنعة، إلا أنها لا تعكس بدقة الوضع الحالي في العراق، إذ إن الولايات المتحدة قد أنهت نظام صدام وأسقطته وأثبتت مصداقيتها. لكن كون الولايات المتّحدة تخوض حربا لا نهاية لها في العراق، فإن هذا سيضعف من موقفها ومكانتها في المنطقة. فالولايات المتحدة غارقة الآن في العراق لدرجة أنها عاجزة عن مباشرة أي عمل أو اتخاذا أي قرار يتعلق بأية قضية أخرى في المنطقة، أو في أي مكان آخر في العالم، وأعداؤها يدركون ذلك جيدا. فالوجود الأمريكي في العراق تم استخدامه كموضوع لحشد وتعبئة المؤيدين والمناصرين ضد هذا الوجود. وقلة الانتصارات الأمريكية تم تصويرها كدليل على ضعفها، والأخطاء الأمريكية السيئة تمّ تضخيمها للدلالة على أن للولايات المتحدة نوايا سيئة وشريرة تجاه العرب والمسلمين.

علاوة على ذلك، فقد أصبح العراق نقطة تجمع مركزية لجميع الجهاديين المعاديين لأمريكا، وساحة لحرب سرية من قبل إيران وسوريا ضدها أيضا. وجرى إشغال الولايات المتحدة في العراق مما منعها من اتخاذ أي إجراء جدي تجاه البلدين، حيث قُدمت المساعدة المالية وتدفق المتطوعون السعوديون والآخرون المنقادين بشعور معادي للأميركيين. وعندما تنسحب القوات الأميركية من العراق، ستتحرر واشنطن من هذه الضغوط وتعود إليها قوتها الهائلة والرادعة، والقدرة على استخدامها ضد أعدائها إذا ما استثاروها بشدة.

إن تحسين مكانة القوة الإستراتيجية الأميركية في العراق ستنسحب أيضا لجهة الحرب على الإرهاب. لقد نقل الإرهابيون الإسلاميون السنة عملياتهم الرئيسية إلى العراق، حيث يريدون استعادة أمجادهم ثانية كما فعلوا في أفغانستان إبان محاربة السوفييت. ويتفاخر أسامة بن لادن بأن الوجود الأمريكي في العراق وعدم قدرته على هزيمة المتمردين، يحول ذلك إلى أداة جيدة للتجنيد، أو عندما يصير رحيل الولايات المتحدة من العراق أمرا حتميا، سيدعي الإرهابيون أنهم حققوا النصر وهزموا الولايات المتحدة، وبهذا يكسبون مزيدا من المؤيدين ليقوموا بثورات إسلامية في أماكن أخرى. لكن نهاية ما بعد الاحتلال لن تكون سعيدة للإرهابيين، كون النظام العراقي سيهزمهم ويكذب أطروحاتهم أكثر مما استطاعت الولايات المتحدة أن تفعله.

حجة أخرى ضد الانسحاب من العراق، وهي أن ذلك يؤدي إلى ترك العراقيين يواجهون ديكتاتورية فظيعة. لكن هذا المنطق قد أصبح ملغيا، إذ أبطلته الحكومة العراقية المنتخبة، والتي تعكس رغبة الأغلبية، وهو أكثر ما يمكن إنجازه واقعيا في الوقت الحالي، ولا شك أن تشكيل حكومة منتخبة لفترة ما بعد الديكتاتورية يعد تطورا لافتا وملحوظا.

لكن ومع ذلك، فقد يقول البعض إن على الولايات المتحدة البقاء لأن هناك من العراقيين من يريد ويدعم وجودها ويحتفظ بآراء ايجابية تجاهها. فبعد أن تم خلع صدام، طمع الكثيرون أن يتم تحسين الأوضاع المعيشية في ظل

الوجود الأمريكي، كما توقع الشيعة أن يقوم الأمريكيون بتسليمهم السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما دفع السيستاني إلى الصبر وحث مؤيديه على تجنب الصدام مع القوات الأمريكية، ووقف أي تمرد حتى لو كان شيعيا، مثل تمرد مقتدى الصدر الذي أراد أن يقاتل القوات الأمريكية.

فالسيستاني وآخرون مثله فكروا أنه لماذا عليهم أن يخوضوا حربا ضد القوة الأولى في العالم طالما أنها ستسلمهم السلطة وتخرج بعد ذلك من العراق. لكن بقاء القوات الأمريكية الآن في العراق، قد يدفع الشيعة إلى القول بأن القوات الأمريكية تعرقل سيطرتهم الكاملة على السلطة وتمنعهم من ممارستها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ازدياد الغضب الشيعي والعنف حتى ضد وجود قوات التحالف نتيجة لظهور الشعور الذاتي في المصلحة والحفاظ على الذات.

وفي هذه النقطة بالذات ستصبح الولايات المتحدة عدوتهم بعد أن كانت حليفتهم. وإذا حصل مثل هذا السيناريو فإنه سيكون بمثابة الكابوس الذي يؤدي لأن تصبح العراق دولة تابعة بأكملها لإيران وعدوة لأمريكا. ففي الظروف العادية، وكضمانة ضد هكذا نتيجة، فإن الحل يكمن في تمكين الشيعة من تحقيق سلطة ناجزة بالكامل. ففي هذه الحالة لن يكون على الشيعة أن يذعنوا لأوامر إيران غير العربية، والتي مات في المواجهة معها سنة ١٩٨٠-١٩٨٨ العديد من الشيعة الذين قاتلوا ضدها في الحرب العراقية الإيرانية.

ومحاولات إيران لتخريب الوضع في العراق وعرقلة الحكومة العراقية، سيدفع العراقيين إلى الانقلاب على طهران بشكل أكيد وفعال وبطريقة ما كان بمقدور الولايات المتحدة أن تفعل مثلها. والطريقة الوحيد التي ستجعل من شيعة العراق إلى جانب إيران، هي اعتقادهم أن الطريقة الوحيدة لإخراج أمريكا هي في التعاون مع إيران، فعلى الولايات المتحدة أن تخرج قبل حصول ذلك.

*** رفض أسلوب الأُمنيات:**

إن أسوأ نتيجة مستقبلية محتملة، هي في أن ترى الحكومة الأمريكية إستراتيجيتها العسكرية تنهار، وأنها تحاول وتفشل في معالجة مواضيع شائكة أخرى، مع صعوبة تغطية الحقيقة القائمة. وعندها سيتم مزاوجة الادعاءات الزائفة عن تحقيق تقدم في قتال التمرد، مع جهود إخفاء تزايد مشاكل الحكومة العراقية الفاشلة والعدائية. هذه الأوضاع ستقسم الرأي العام الأميركي بشكل مرير، وسيكذب الرئيس الأميركي، مما سيفسد قدرة أمريكا على التأثير في الأحداث العالمية.

وهناك سبب وجيه للخشية من قوة التفكير عبر الأماني لأنها تؤدي إلى نتائج كارثية، وهي بالفعل أدت إلى ثلاث كوارث سياسية رئيسية في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط، وهو أنها بالغت واشنطن في تقدير قوة المعتدلين، وحتمية البراجماتية، والمنافع الموضوعية لأعداء الأميركيين.

فخلال عملية أوسلو للسلام، على سبيل المثال، اقتنع صناع السياسة الأميركيين والنخب السياسية في الولايات المتحدة بأن تاريخ الهزيمة والمعاناة سيقنعان الزعماء الفلسطينيين والدول العربية بعقد سلام مع إسرائيل، إذا ما وضعت أمامهم صفقة جذابة. لكن في الحقيقة، رفض ياسر عرفات شروط اتفاقية كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ وخطة كلينتون، لأنه اعتقد أن النصر سيكون حتميا فيما بعد. كذلك الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، الذي تصرف بنفس الطريقة عندما رفض السلام بوساطة أمريكية مع إسرائيل في نفس العام. **ثانيا**، لقد أخطأت أمريكا قبل هجمات ١١ أيلول عندما قللت من التهديد الذي يشكله الإرهاب الإسلامي الراديكالي. وأخيرا ولجهة العراق، تفاءل صناع السياسة الأميركيين وبشكل خاطئ بأن العراقيين سيكونون شاكرين وممتنين للولايات المتحدة لتحريرهم من صدام، وأنهم سيعتنقون الديمقراطية بلهفة.

ورغم أن تقييم الولايات المتحدة كان صحيحا في الشرق الأوسط لجهة أن الديكتاتوريات في المنطقة كانت سببا أساسيا في المشاكل التي تعاني منها، وأنهم كانوا يخفون عجزهم بلوم الولايات المتحدة، فإن ذلك لا يعني أن أمريكا تستطيع أن تصحح الوضع وتعالج المشكلة من خلال الإطاحة بالأنظمة.

حالات الفشل السياسية هذه تشير إلى أن الوقت قد حان من أجل مزج الأهداف النبيلة والنوايا الطيبة بتقييم واقعي لأوضاع المنطقة وفق معاييرها الخاصة.

ومن البداية، فإن الحرب على العراق وما نتج عنها من مفاعيل، **تم النظر إليها من منظورين أساسيين:** بالنسبة لمؤيدي الحرب، فقد جرى التوقع بأنه بعد قيام الولايات المتحدة بطرد سريع لصدام، فإن الشعب العراقي سيكشف عن الطبيعة المعتدلة في فطرته، إلا أن وجهة النظر هذه وهذا التوقع أثبتا فشلها. أما بالنسبة لمنتقدي الحرب، فقد اعتبروا أن الولايات المتحدة هي الطرف السيئ في العراق. مثل وجهات نظر هذه تم تغليفها بنظريات المؤامرة، لكي يتهموا أميركا بالعمل كبلد استعماري وامبريالي متلهف للنفط والقوة. وقد بدا هؤلاء النقاد كامتداد للعقائد القومية العربية والإسلامية المتطرفة التي تسيطر على الحديث الإقليمي.

رغم ذلك، وعلى نقيض الأفكار الشائعة عن إدارة بوش، فإن الحافز الأميركي الفعلي، بالرغم من الخطأ الإستراتيجي، كان حافزا تحرريا وإنسانيا، نظر إلى العراقيين كمتحضرين يتلهفون إلى الديمقراطية وتوقع منهم تصرفا عقلانيا وإقامة نظام سياسي سلمي وعملي، وقد تمنت الإدارة الأميركية بأن يرى العالم العربي العراق كبرهان على نواياها الحسنة وأن يرفض التطرف.

ونتيجة لهذه التصورات الخاطئة، دفعت السياسة الأمريكية في عراق ما بعد صدام ثمن أخطاء كبرى ارتكبتها مثل حل الجيش العراقي والدفع بأعداد قليلة جدا من القوات الأمريكية في صلب المعركة.

لكن الاختيار بين هاتين الرؤيتين الخاطئتين ترك مساحة بسيطة لحقيقة الوضع على الأرض. ورغم أن الأمريكيين كانوا يصرون على أن الديمقراطية تتقدم في الشرق الأوسط بشكل فعال، فإن المعارضين والخصوم ركزوا على مهاجمة الحوافز الأمريكية، والتأكيد أن العراق ليس جاهزا لمثل هذه القفزة.

من جهة أخرى، فإن قليلين أبدوا استعدادهم للاعتراف بأن الكراهية العامة، وثقافة العنف والتطرف، والقيادة بطموحات شخصية وعدم وجود إيديولوجيا بديلة للإسلاميين لديها قائد حقيقي وشعبي، كلها كانت عوامل باعثة على جعل مستقبل ما بعد الحرب قائما على المساومات والمفاوضات.

*** مستقبل الإستراتيجية الأميركية:**

طبقا للسياسة الأميركية الحالية، فقد ألزمت واشنطن نفسها بالدفاع عن الحكومة العراقية المنتخبة حديثا. وستكون الولايات المتحدة مجبرة لاحقا على التعامل مع النزاع السياسي العراقي الداخلي الذي يمكن أن يتطور بسهولة إلى حرب أهلية بين الإسلاميين والوطنيين، بين السنة والشيعة، بين الأكراد والعرب، بالإضافة إلى التنافس بين المستبدين الجدد للحفاظ على استقرار النظام وشرعيته وعلى المصالح الأمريكية أيضا. وسيكون على الولايات المتحدة أن تتساءل في هذا الوضع عن مدى سيطرتها على النظام الذي تدعمه؟ وهل ستدعم هذه الحكومة السياسات الأمريكية المحلية؟ أم أن حكام بغداد الجدد سيتوجهون إلى توثيق علاقاتهم بالدول العربية ليبرهنوا عن وطنيتهم ورصيدهم الإسلامي، وبالتالي يكون ذلك برفض وتجاهل الإملاءات الأمريكية؟.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة ستنجح في إجراء انتخابات حرة وصياغة دستور، مع إنفاق مليارات إضافية من الدولارات وخسارة مئات إضافية في الأرواح، لكنها لن تكون قادرة على توقع زيادة حجم التعاطف معها من قبل النظام العراقي الجديد. أضف إلى ذلك أن كل هذا يعتمد على وجود السيستاني المستمر كعامل مساعد، لأن موته على سبيل المثال سيخلق حالة ووضعا صعبا جدا.

وهذه شروط غير مواتية لبقاء الولايات المتحدة في العراق، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتوقع مساعدة دولية حقيقية تمكن من إيجاد حكومة عراقية شرعية ومنتخبة ديمقراطيا. لقد كتب كيسينجر يقول: "الطريقة الواقعية لتوفير الاستقرار في العراق هي في تدويله والحصول على الدعم الداخلي الثابت في أمريكا"، وقال أيضا: "ينبغي على الدول الأخرى أن يشاركوا على الأقل في مسائل إعادة البناء السياسية والاقتصادية". نعم ينبغي عليهم ولكنهم لن يفعلوا، فباستثناء المملكة المتحدة فإن أي مساعدة هامة، استثمار، أو مساهمات عسكرية في العراق، هي إسهامات جداً محدودة.

العالم العربي أيضا، لن يقدم المساعدة للولايات المتحدة بعيدا عن أي جهود أو

تنازلات أميركية فيما خص النزاع العربي الإسرائيلي، باستثناء الأردن الذي يساهم بشكل نشط مع الولايات المتحدة الأميركية. فالنجاح الأميركي في العراق يتعارض بقوة مع مصالح الحكومات العربية، لأنه يعطي الولايات المتحدة قدرة أكبر على التأثير في المنطقة، بحيث يشجع ضغطها مواطني الشرق الأوسط على المطالبة بالإصلاح والديمقراطية في بلدانهم. وهكذا، بالرغم من أن المسئولين الأميركيين يواصلون إعلان القوائم الطويلة على مسامع البلدان الداعمة، لكن الولايات المتحدة ستكون لوحدها دائما باستثناء الدعم البريطاني أمام القضايا الكبيرة.

قبل الحرب، كان لدى المسئولين والضباط العسكريين الأميركيين توقعات غير واقعية حول وجود أميركي واسع النطاق وطويل المدى في العراق. وأخفقت لولايات المتحدة في وضع إطار زمني للانسحاب من العراق. هذه العوامل أدت إلى زيادة حجم الشكوك العراقية التي يغذيها أصلا إثارة القوى الراديكالية المحلية والعربية، وكذلك الإعلام الرسمي العربي الداعم لها.

وأصبح المتمردون قادرين على القول بأن العنف ضروري لإجبار الأميركيين على المغادرة.. ومع استمرار الوجود الأميركي في العراق، فإن الولايات المتحدة تزود المتمردين بالحجة اللازمة لإقناع العراقيين الشيعة الذين سيدركون أن كلام الإرهابيين صحيح حول وجود نوايا عدائية لدى الولايات المتحدة تجاه الإسلام، وأنها تريد تدمير العراق والسيطرة عليه وتدمير الإسلام أيضا.

وبربط الخروج الأمريكي أيضا بقضية تحقيق الاستقرار وتثبيت الديمقراطية في العراق، فإن المتمردين سيسيطرون على الوضع، إذ إنه باستطاعتهم أن يمعنوا في استعمال العنف من أجل تخريب الاستقرار وبالتالي دفع القوات الأمريكية للبقاء مدّة أطول بناء على حجتها تلك، ثم يدعون أنهم يستعملون القوة من أجل إخراج القوات الأمريكية. فهل ستغضب القوات الأمريكية في هذه الحالة النظام ذي الأكثرية الشيعية للدفاع فيما بعد عن حقوق الطائفة السنية في حال انتهاكها، والتي يمتلك قادتها من السنة عداء كبيرا للولايات المتحدة؟ وإذا ما أرادت الحكومة الجديدة أن تسحق التمرد بطريقة تتعارض مع المعايير الأخلاقية والقانونية الأمريكية، فهل ستتدخل لتوقف ذلك؟

تبني إستراتيجية انسحاب أميركي، سوف لن يكون ناتجا عن حالة جبن أو غباوة، لكنها ستكون الخيار الأفضل من بين مجموعة خيارات غير جذابة. فبدلا من أن يكون التأثير الأميركي على العراق من خلال الوجود العسكري، يمكن للولايات المتحدة أن تتبنى إستراتيجية تأثير غير مباشرة، تدعم من خلالها البناء الاقتصادي والسياسي وتهدف إلى قيام علاقة حسنة مع الحكومة الجديدة. فالهدف سيكون إنشاء علاقات إستراتيجية مع النظام العراقي الجديد أقوى من العلاقة مع مصر ومشابهة للتحالف مع الأردن. ومع انتهاء العام

٢٠٠٥، على الولايات المتحدة أن تخطط لانسحاب منسق مع الحكومة العراقية الجديدة.

فالبقاء الطويل في العراق سيضع الولايات المتحدة في مواجهة الحكومة العراقية والأغلبية الشيعية. وأمريكا إذا ما بقيت، فإنه سيتم تحميلها مسؤولية كل نزاع داخلي، وإثم كل خطأ يرتكبه النظام الجديد أيضا، وعلى أمل أن تدفع الانتخابات الشعب العراقي وزعمائه إلى الديمقراطية والتعاون والوحدة والسلام، فإنه يمكن للولايات المتحدة في هذه الحالة أن تتعامل مع الحكومة العراقية الجديدة كشريك حقيقي يمكنه تحمل مسؤولية البلاد. وبغض النظر عن النتيجة، فإن هذا هو الوقت المناسب لفهم المسائل، وبدلا من أن تجبر الأزمات الأمريكيين على المغادرة وبالتالي الهزيمة المذلة، ليس هنا خيارات مثالية، هناك خيار واقعي واحد.

***باري روبين: مدير مركز الأبحاث العالمي للشؤون الدولية "غلوريا"، مركز الجامعة في "هرتزليا- إسرائيل" ورئيس تحرير مجلة مراجعة الشرق الأوسط للشؤون الدولية "ميريا".**